الفلسفة والعلوم السياسية في ظل مسلمة التلاقح المعرفي: دراسة على ضوء إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي

Philosophy and political science in light of the postulate of cognitive cross-fertilization: a study on the contributions of the philosophers of the social contract

د/ سمير حمياز

جامعة بومرداس، (الجزائر)

s.hamiaz@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2022/02/16 تاريخ القبول: 2022/11/12 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص: *تحاول هذه الدراسة، رصد وتأصيل طبيعة العلاقة بين الفلسفة والعلوم السياسية في ظل مسلمة التواصل والتلاقح المعرفي، وذلك بالتطرق أساسا إلى الإسهامات الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي، كنماذج يمكن على ضوئها تبيان نقاط التقاطع والتداخل بين الفلسفة والعلوم السياسية. وقد توصلت الدراسة من خلال التطرق إلى إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي، إلى أن الفلسفة السياسية كان لها بالغ الأثر في نشأة وتطور العلوم السياسية، ليس فقط كونها قدمت المفاهيم والأطر المعرفية التي يقوم عليها ويدرسها هذا العلم، وإنما أيضا لكونها أثرت في الممارسة السياسية وفي تطور التجارب الإنسانية في التنظيم السياسي، ولذلك فالفلسفة تربطها علاقة وطيدة بالعلوم السياسية، خاصة في ظل مسلمة التلاقح المعرفي وتداخل العلوم وانفتاحها على بعضها البعض.*

الكلمات المفتاحية: *الفلسفة؛ العلوم السياسية؛ التلاقح المعرفي؛ العقد الاجتماعي.*

***Abstract**: This research aims to study the nature of the relationship between philosophy and political science in light of the postulate of communication and cognitive overlap, by addressing the intellectual contributions of the philosophers of the social contract, as models in the light of which it is possible to highlight the points of overlap between philosophy and political science. By addressing the contributions of the philosophers of the social contract, the study concluded that political philosophy had a great impact on the emergence and development of political science, not only because it provided the concepts and cognitive frameworks on which this science is based and studied, but also because it affected political practice and the development of experiences. Humanism is in political organization, and therefore philosophy has a close relationship with political science, especially in light of the postulate of knowledge communication and the overlapping of sciences and their openness to each other.*

***key words:** philosophy; political science; cognitive cross-fertilization; social contract.*

1.مقدّمة:

لقد أفضت مسلمة التراكم والاتصال المعرفي، وتداخل العلوم وانفتاحها على بعضها البعض، إلى بروز علاقة شديدة الترابط والتداخل بين الفلسفة والعلوم السياسية، وهو الأمر الذي تجلى بالأساس من خلال الدور المحوري الذي لعبته الفلسفة السياسية، وما قدمته من إسهامات فكرية وأطر معرفية ونظرية شكلت القاعدة الصلبة التي قامت عليها العلوم السياسية، ذلك أن الفلسفة السياسية كانت بمثابة المادة الخام التي قدمت البناءات النظرية والفكرية والمنطلقات التأسيسية التي ارتكزت عليها العلوم السياسية.

وتعد إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي (هوبز، لوك و روسو)، أحد أهم النماذج التي يمكن الارتكاز عليها لرصد وتأصيل طبيعة العلاقة الموجودة بين الفلسفة والعلوم السياسية و لإبراز نقاط الالتقاء والتداخل الموجودة بينهما، خاصة وأن هؤلاء الفلاسفة ساهموا بشكل كبير في صقل العديد من المفاهيم والمبادئ والنظريات في العلوم السياسية، كالسيادة الشعبية، الإرادة العامة، العقد الاجتماعي، المجتمع السياسي، علاقة الحاكم بالمحكوم، تفسير نشوء الدولة والتحول من حالة الطبيعة والفوضى إلى حالة المجتمع والنظام..، وغيرها من المفاهيم الجوهرية التي لا تشكل فقط مواضيع محورية يدرسها علم السياسة، ولكنها أيضا تعد من المبادئ الأساسية التي قام عليها هذا العلم.

والملاحظ أن الإسهامات الفلسفية لرواد نظريات العقد الاجتماعي لم تشكل فقط أحد الأسس والمنطلقات الفكرية والنظرية التي قام عليها العلم السياسي، وإنما أيضا كان لها الأثر العميق على مستوى الفعل والممارسة السياسية، إذ ساهمت الطروحات الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي بشكل كبير في إثراء التجربة الإنسانية في مجال التنظيم السياسي، كما أدت إلى تقدم أساليب الحكم وتطور المؤسسات السياسية.

انطلاقا من مسلمة التلاقح المعرفي والتداخل الموجود بين العلوم، فإن هذه الدراسة تحاول البحث في طبيعة العلاقة بين الفلسفة والعلوم السياسية في ضوء إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار أن الإسهامات الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي لعبت دورا محوريا في تأصيل وصقل العديد من المفاهيم والنظريات التي شكلت القاعدة الصلبة والمنطلقات التأسيسية التي قامت عليها العلوم السياسية؟

وتتفرع هذه الإشكالية المركزية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي الأهمية التي تمثلها الإسهامات الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي بالنسبة للعلوم السياسية؟
- كيف أثرت الإسهامات الفلسفية لرواد نظريات العقد الاجتماعي على مستوى الفعل السياسي وفي واقع الممارسة السياسية؟
- ما مدى تأثير النظريات العقدية في النظم السياسية وفي الواقع السياسي المعاصر؟

- فيما تتمثل نقاط التداخل والالتقاء ومظاهر الاتصال والتكامل بين الفلسفة والعلوم السياسية؟

سعيا للإجابة عن الإشكالية، تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضية التالية:

- أسهمت مسلمة التلاقح المعرفي، وكذا تداخل العلوم وانفتاحها على بعضها البعض في بروز علاقة وطيدة بين الفلسفة والعلوم السياسية (كما توضح ذلك الإسهامات الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي).

ولمعالجة الموضوع محل الدراسة، تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك ليس فقط لتوصيف طبيعة العلاقة بين الفلسفة والعلوم السياسية، وإنما أيضا لتحليل نقاط الالتقاء والتداخل الموجودة بينهما، كما استعانت الدراسة **بالمنهج المقارن**، قصد المقارنة بين الطروحات الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي (هوبز، لوك وروسو)، بالإضافة إلى **منهج دراسة الحالة**، من أجل دراسة إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي كنماذج يتم من خلالها إبراز طبيعة العلاقة بين الفلسفة والعلوم السياسية.

قصد الإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع، فقد تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

1. الفلسفة والعلوم السياسية: في تأصيل المفاهيم وتحديد طبيعة العلاقة.
2. علاقة الفلسفة بالعلوم السياسية في ضوء إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي.
3. أهمية وأثر الإسهامات الفلسفية لرواد نظريات العقد الاجتماعي بالنسبة للعلوم السياسية.

2. الفلسفة والعلوم السياسية: في تأصيل المفاهيم وتحديد طبيعة العلاقة

1.2 الإطار الايتيمولوجي والمفاهيمي للسياسة وعلم السياسة:

يعتبر علم السياسة من أحدث العلوم الاجتماعية، فلم يبرز كعلم مستقل قائم بذاته له موضوع ومنهج إلا خلال القرن العشرين (سليمان، 1989، ص5). بيد أن استقلالية علم السياسة عن بقية العلوم الأخرى هو من قبيل الاستقلال الجزئي وليس الكلي، ذلك أن مسلمة التداخل والاتصال المعرفي هي الخاصية الجوهرية التي تطبع العلوم الاجتماعية والإنسانية التي يعتبر علم السياسة جزء منها أو فرع من فروعها (بركات وآخرون، 2001، ص15).

ترجع كلمة سياسة من الناحية الايتيمولوجية، إلى الكلمة اليونانية (Polis)، وتعني المدينة أي قضايا المدينة، (epolitike) وتعني فن إدارة وتدبير شؤون المدينة (Chagnollaud , 2010, p.6). أما باللغة العربية فكلمة سياسة تعني الرياسة والقيادة (سليمان، 1989، ص9).

وتعد السياسة نشاط بشري موجود في كل زمان ومكان ويحيط بالإنسان من كل الجوانب، ومن هذا المنطلق وصف أرسطو الإنسان بأنه كائن سياسي، ذلك أن السياسة هي النتيجة الضرورية الملازمة لوجوده ولتفاعله مع المجتمع (سليمان، 1989، ص8).

ولقد تعددت التعريفات التي قدمت بشأن موضوع السياسة وعلم السياسة، وعلى هذا فإنه من المفيد استعراض بعض التعاريف العامة الأكثر تداولا في أدبيات العلوم السياسية:

تعرف الموسوعة العلمية الصادرة عن جامعة كولومبيا الأمريكية علم السياسة بأنه " علم دراسة الحكومات ودراسة الممارسة السياسية ودراسة المؤسسات السياسية والسلوك السياسي" (بركات وآخرون، 2001، ص16) ويعرفها معجم روبير الفرنسي " بأنها فن إدارة شؤون الحكم"، كما ذهب قاموس العلوم الاجتماعية المعد تحت إشراف اليونيسكو بأن السياسة تعني" ممارسة الأعمال الإنسانية التي تسوي أو تدعم وتتابع الصراع بين الصالح العام ومصالح الجماعات الخاصة، والتي تشمل دائما استعمال القوة أو السعي إليها"(بركات وآخرون، 2001، ص16).

وقد عرف مارسيل بريلو السياسة "بأنها المعرفة المنهجية والمنظمة للظاهرة المتعلقة بالدولة"، أما هارولد لاسويل عرف السياسة "بأنها علم يدرس من يحصل على ماذا متى وكيف". أما ريمون آرون يعتبر أن علم السياسة يهتم بدراسة كل ما يقتصر على الحكومات والجماعات أي العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم، ويرى أن هذه العلاقة هي علاقة سلطة بين الطرفين. وهناك أيضا من يذهب إلى تعريف السياسة بأنها "**فن الممكن**".وبصفة عامة فعلم السياسة يهتم بدراسة الدولة والسلطة والمجتمع السياسي، كما يدرس بشكل أعم الظاهرة السياسة بكل أبعادها واتجاهاتها وعلاقة الحاكم بالمحكوم (Schemeil, 2010, p.72).

2.2 السياسة بين الفن والعلم:

لقد انقسم المفكرين السياسيين في تحديد مفهوم السياسة إلى اتجاهين أساسيين :

- **الاتجاه الأول:** ذهب إلى التماس البعد الفني للسياسة، ذلك أن الممارسة السياسية الفعلية تتطلب مهارات سياسية قد تكون فطرية أو مكتسبة لدى أشخاص معينين متميزين بخصائص أخلاقية،فنية وعقلية كالقدرة على الإقناع، الحكمة الفصاحة، بعد النظر، النبالة وغيرها من عناصر الحكمة السياسية والذوق الممارساتي لشؤون الحكم.
- **أما الاتجاه الثاني:** فيعتقد أن السياسة علم باعتبارها تستند إلى موضوع ومنهج وأطر معرفية ونظرية في دراسة وفهم ومقاربة الظواهر السياسية. ولكن تبقى السياسة من حيث الممارسة هي فن أكثر منها علم وإن كانت المعرفة تصقلها وتهذبها (Schemeil, 2010, p.31).

3.2 التأصيل المفاهيمي للفلسفة:

عادة ما يعرف عن المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية بأنها غامضة ولا يوجد تعريف جامع ومانع حول مضمونها ومن بين هذه المفاهيم المثيرة للجدل نجد مفهوم الفلسفة.

إن الفلسفة (philosophie) هي كلمة ذات جذور يونانية، مشتقة من كلمة (philos) وتعني محبة وكلمة (sophias) التي تعني الحكمة. وعليه فالفلسفة هي "حب الحكمة"، ولقد ذهب أفلاطون إلى تعريف الفلسفة "بأنها علم الحقائق المطلقة الكامنة وراء ظواهر الأشياء" ولذلك فالفلسفة هي البحث عن الحقيقة، أما التعريف الشامل للفلسفة ينصرف إلى ذلك الجهد الذهني التجريدي التأملي الذي يهدف إلى المعرفة وإدراك حقيقة العالم الخارجي والإنسان والكون والله (مغنية، ب.ت.ن، ص6).

عادة ما تعرف الفلسفة في الكثير من الأدبيات الفلسفة بأنها أم العلوم، وعلى هذا كانت الفلسفة عند الأقدمين تشكل **العلم الكلي** الذي يعم ويشمل جميع العلوم بشتى أنواعها وفي هذا السياق قال الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت (1596-1650) "الفلسفة أشبه بشجرة جذورها علم ما بعد الطبيعة الميتافيزيقا، وجذعها علم الطبيعة، وأغصانها علوم أخرى".ومن هذا المنطلق يمكن أن نستشف أن الفلسفة هي مكون حيوي وأصيل في جميع العلوم" (مغنية، ب.ت.ن، ص6).

بيد أنه بالرغم من ظهور التخصصات وانفصال العلوم عن الفلسفة، إلا أن الفلسفة تبقى حية في جميع هذه التخصصات العلمية، ذلك أن هذه الأخيرة لا يمكن الاستغناء عنها خاصة في ظل التطورات التي عرفتها الفلسفة، الأمر الذي يدفعنا لرصد وتأصيل طبيعة العلاقة بين الفلسفة والعلوم السياسية.

4.2 علاقة الفلسفة بالعلوم السياسية:

إن الفلسفة والعلوم السياسية هما في درجة كبيرة من التداخل والاتصال، وتظهر هذه العلاقة الوطيدة بينهما من خلال الفلسفة السياسية التي باتت **تشكل همزة وصل ونقطة تقاطع والتقاء** بين الفلسفة والعلوم السياسية. بل وأكثر من ذلك فإن مؤتمر اليونيسكو الذي انعقد في باريس سنة 1948 للنظر في تحديد فروع علم السياسة اعتبر الفلسفة السياسية كفرع أساسي من فروع العلوم السياسية.

وعليه، فالحديث عن الفلسفة السياسية يشكل جزءا هاما من ميدان علم السياسة، كما يعد الفكر السياسي تخصصا أو حقلا علميا جوهريا في الدراسات الإنسانية والاجتماعية. ومن هنا، نجد أن معاهد العلوم السياسية تدرس هذه المادة لأنها تساهم بقوة في الانفتاح بالثقافة، ثم تضع أو تبني علاقة بين العلوم و المقاربات الأخرى لعلوم الإنسان في المجتمع، ومع المجتمع نفسه" (بركات وآخرون، 2001، ص ص14-15).

ومن هذا المنطلق، تعد الفلسفة السياسية من الفروع الأصيلة التي ترتكز عليها العلوم السياسية، فهي في معظم الحالات تنطلق من التفكير ووضع التصورات والتخمينات لطبيعة السلطة أو المؤسسات السياسية المنشودة والتي قد تسبق الواقع السياسي القائم، وفي حالات أخرى فإن عملية التفكير والتأمل تأتي من خلال وصف وتحليل الواقع السياسي وانتقاده، ومحاولة وضع تصورات بديلة لما يجب أن تقوم عليه السلطة والدولة (lavroff, 1998, p.2).

كما يظهر دور الفلسفة في دراسة العلوم السياسية، من خلال التركيز على القواعد الأساسية التي تحكم وتكشف عن حقيقة الظواهر السياسية، فضلا عن التفكير النقدي والمعياري الذي تطرحه الفلسفة السياسية حول كيفية تحقيق النظام والخير العام في المجتمع، بالإضافة إلى دراسة طبيعة ومصادر السلطة ومؤسسات الدولة والبحث عن أفضل أشكال الحكومات لمجتمع ما (مهنا، 2009، ص7).

إن الفلسفة السياسية باعتبارها تشكل حلقة وصل تمكننا من رصد العلاقة بين الفلسفة والعلوم السياسية، كانت على مر التاريخ ولا تزال تزود العلم السياسي بالمفاهيم والنظريات التي يرتكز عليها هذا العلم، الأمر الذي يؤكد حيوية حقل الفلسفة السياسية بوصفه مجالا لابتكار المفاهيم والمنطلقات التأسيسية التي يقوم عليها علم السياسة بالمعنى الذي أقره جيل دولوز (G.Deleuze) و فيليكس غاتاري

(F.Guattari) (سيبرتان بلان، 2011، ص9). وعليه، فالعلاقة بين الفلسفة والعلوم السياسية هي علاقة تكامل وترابط.

ومن أجل المزيد من التأصيل لطبيعة العلاقة الموجودة بين الفلسفة والعلوم السياسية، تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على الإسهامات الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي (هوبز، لوك وروسو) كنماذج لإبراز وتبيان نقاط الالتقاء والتداخل بين الفلسفة والعلوم السياسية.

3. علاقة الفلسفة بالعلوم السياسية في ضوء إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي

1.3 تفسير نشوء الدولة في ضوء النظريات العقدية:

لقد كان لفكرة القانون الطبيعي التي سادت في بداية العصور الحديثة، بالغ الأثر في ظهور فكرة العقد الاجتماعي، وتقوم فكرة القانون الطبيعي على الاعتراف بوجود حالة طبيعية كان الأفراد يعيشونها قبل تكوينهم للمجتمع السياسي وقبل ظهور الدولة، وأن الأفراد كانوا يعيشون في هذه الحالة وفق قواعد القانون الطبيعي التي يمليها العقل وتتفق وقواعد ومبادئ الأخلاق، وأن هذا القانون ينسجم مع فطرة الإنسان وطبيعته، بيد أن المفكرين اختلفوا في تقديرهم لهذه الحالة الطبيعية والعلاقات السائدة فيها، وهل كانت الحياة فيها خيرة وتسودها البساطة والفضيلة ويجب الرجوع إليها أو كانت حياة شريرة تسودها المساوئ والحروب والصراعات القائمة على منطق القوة، وأن الدولة والمجتمع السياسي قد خلصا الإنسان من شرورها. وقد ظهرت نظريات العقد الاجتماعي كرد فعل لهذه النظرية، إذ حاولت النظريات العقدية أن تقدم تفسير مدني للدولة والسلطة السياسية بدلا من التفسير الإلهي أو الطبيعي الذي طرحته النظريات السابقة (بركات وآخرون، 2001، ص 101).

ومن هذا المنطلق، تعد نظريات العقد الاجتماعي من النظريات الديمقراطية التي تقوم على أساس أن السلطة مصدرها الشعب، وبالتالي فان السلطة الحاكمة لا تكون مشروعة إلا إذا كانت تقوم على الإرادة الحرة للجماعة التي تحكمها. و تذهب نظريات العقد الاجتماعي إلى القول بوجود حياة فطرية تسبق قيام الجماعة، وأن الأفراد انتقلوا من حالة الفطرة إلى حالة المجتمع السياسي المنظم بواسطة عقد اجتماعي من أجل إقامة الدولة والسلطة الحاكمة (مهنا، 2009، ص97).

إذا كانت النظريات العقدية تتفق في أساسها وجوهرها إلا أنها في درجة كبيرة من التباين والتنوع في مظاهرها بحكم التصورات المختلفة التي قدمها الفلاسفة لهذا العقد سواء من حيث وصف حالة الإنسان الفطرية السابقة على العقد، أو حتى من حيث تحديد مضمونه أطرافه التزاماته ونتائجه.

ولقد كان للنظريات العقدية تأثيرا بالغا في أوروبا، ذلك أنها شكلت الأساس النظري لمعظم الأفكار والنظريات السياسية التي ظهرت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر (مهنا، 2009، ص97).

1.1.3 العقد الاجتماعي عند هوبز:

يعد الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز من أبرز الفلاسفة الذين سبقوا إلى صياغة نظريات العقد الاجتماعي في كتابه الشهير الذي أصدره سنة1651 بعنوان (Léviathan). وهذا الكتاب كما يبدو غريب في عنوانه جديد في فلسفته، أما العنوان السالف الذكر (Léviathan) هو لفظ عبري يصف وحشا بحريا

هائلا يقهر كل الوحوش الأخرى، ويسيطر سيطرة تامة على جميع الحيوانات الموجودة في مملكته ويبث الرعب فيها. أما موضوعه فهو إقامة الدولة القوية المنيعة التي تقضي على كل ضروب الفوضى والاضطراب بما يحقق الأمن والحماية لرعاياها، وعلى هذا الأساس فإن البشر العقلاء الواقعيين سوف يرون أنهم في حاجة ماسة بأن يحكموا بواسطة دولة تكون على غرار التنين حتى تقوم بحمايتهم (شتراوس، كروبسي، 2005، ص574).

ذهب هوبز إلى القول بأن وجود الجماعة السياسية يرجع إلى العقد الذي انتقل بمقتضاه الأفراد من الحياة الفطرية التي كانوا يعيشونها إلى مجتمع سياسي منظم توجد فيه طبقة محكومة وأخرى حاكمة. ويصف هوبز حالة الأفراد الفطرية الطبيعية بأنها تتسم بالفوضى، لأن الإنسان أناني وشرير بطبعه ولذلك عمل القوي على اغتصاب الضعيف والسيطرة عليه. وفي هذا الجو المضطرب الممتلئ بكل أسباب الصراع والأنانية، اضطر الإنسان بدافع الخوف من غيره والحاجة إلى إشباع أغراضه وبغريزة حب البقاء إلى الاتفاق مع غيره من الأفراد على أن يعيشوا معا تحت سلطة واحدة يتنازلون لها عن كل حقوقهم الطبيعية ويعهدون إليه بأمورهم ورعاية مصالحهم عن طريق العقد (فضل الله، 2006، ص15).

وهكذا، أبرم الأفراد عقدا انتقلوا بواسطته من حالتهم الفوضوية الأولى إلى حالة المجتمع السياسي المنظم. ويرى هوبز أن الحاكم لم يكن طرفا في العقد، وإنما تم العقد بين الأفراد وحدهم. وبما أن الأفراد قد تنازلوا عن حقوقهم كاملة دون أن يلتزم تجاههم،فإن سلطته على الأفراد تكون مطلقة ولا حدود لها ولا معقب لحكمها ولا يمكن معارضتها أو الثورة عليها حتى وإن كانت جائرة. وكان من رأي هوبز أنه مهما بلغ من تعسف السلطة الحاكمة فإنه يكون أفضل بكثير من حالة الفطرة الفوضوية التي كانوا يعيشونها قبل إبرام العقد (مهنا، 2009، ص98).

وعليه، فإن هوبز كان من المنظرين للدولة الشمولية، (Etat totalitaire) ذلك أن سلطة الحاكم هي بلا قيود، فوظيفته الأساسية هي تحقيق السلم الاجتماعي، كما أن سيطرته عادلة باعتبار الأفراد تنازلوا له بكل إرادتهم عن كل حقوقهم الطبيعية وهو لم يكن طرفا في العقد (lavroff, 1998, p.129).

كما أن النظرية التي جاء بها هوبز تبريرية تهدف أساسا إلى تبرير الحكم المطلق وتأييد حكم آل ستيوارت في انجلترا. ولذلك يقول روبرت كوكس"إن النظريات في العلوم السياسية هي غير محايدة فهي عادة ما تهدف إلى خدمة شخص أو جهة معينة"(غريفيتس، أوكالاهان، 2008، ص439).

2.1.3 العقد الاجتماعي عند لوك:

يعد الفيلسوف الانجليزي جون لوك من أهم ركائز الثورة على الحكم التعسفي والسلطان المطلق للملوك والكنيسة، والمدافع الأكبر عن كفاح الطبقة البورجوازية النامية من أجل حصولها على أكبر قدر من الحريات السياسية والاقتصادية في مقابل الحكم الإقطاعي، ومن أبرز المدافعين عن إقامة الحكم الدستوري ومبدأ الفصل بين السلطات،ولهذا كان من الطبيعي أن يعدل لوك الكثير من آراء سابقه هوبز بخصوص العقد الاجتماعي(فضل الله، 2006، ص251).

على خلاف هوبز، يعتبر لوك أن حالة الفطرة لم تكن حالة فوضى وبؤس، بل كانت حياة خيرة يسودها السلام وكان الأفراد يعيشون في الحرية والمساواة في كنف القانون الطبيعي، بيد أن حالة الطبيعة ينقصها التنظيم الذي من شأنه حماية هذه الحقوق وتعزيزها وتوقيع الجزاء على منتهكيها (dhifalah, 2004, p.64).

ومن أجل تحقيق التنظيم تم إبرام عقد يقوم على التراضي لبناء مجتمع سياسي يرأسه شخص يكون طرف في العقد ويتنازل له الأفراد عن بعض حقوقهم الطبيعية، ويرى لوكأن العقد يفرض على الحاكم والمحكومين التزامات متبادلة، الأمر الذي يجعل من سلطات الحاكم مقيدة وليست مطلقة.

يقول لوك: "إن الحقوق الطبيعية التي يتضمنها القانون الطبيعي تولد مع الإنسان وواجب المجتمع والحكومة هو احترام وتأمين هذه الحقوق وأن المجتمع السياسي (الدولة) لم ينشأ إلا لحماية هذه الحقوق الطبيعية وقد نشأ على القبول والعقد. فالسلطة السياسية مستمدة إذن من حق كل فرد في حماية نفسه وممتلكاته والعقد كان اتفاق من جميع الأفراد ليتوحدوا في مجتمع سياسي واحد" (dhifalah, 2004, p.67).

ولقد أقر لوك حق الثورة على الحاكم إذا خالف التزاماته العقدية وجنح إلى الحكم المطلق، وعليه في هذه الحالة يحق للأفراد مقاومته ويحق لهم فسخ العقد (مهنا، 2009، ص98).

3.1.3 العقد الاجتماعي عند روسو:

يعتبر جون جاك روسو أن الحياة الفطرية تسودها الحرية والمساواة والاستقلال، إلا أن تعدد المصالح الفردية وتعارضها قد يؤدي إلى تعرض حقوق الفرد وحريته للخطر، ومن ثم فالحياة الاجتماعية المنظمة هي وحدها التي ترتقي بالإنسان ومعنوياته وترتفع بتفكيره ومشاعره، كما تعمل على إحلال العدالة والفضيلة.وعلى ذلك فقد عمل الأفراد على ترك حياة العزلة والدخول في المجتمع المنظم الذي يحمي الحقوق، ويصون الحريات، ويوفر العدل ويتحقق ذلك عن طريق العقد (lavroff, 1998, p.169).

يقول روسو" إن تنازل الأفراد عن حقوقهم وحرياتهم لإقامة سيادة المجتمع أدى إلى اشتراك إرادة كل فرد مع إرادة فرد آخر في تكوين الإرادة العامة" (touchard, 1958, p.424).كما أن تنازل الأفراد عن كل حقوقهم وحرياتهم لا يفقدهم تلك الحقوق والحريات بصفة نهائية، وإنما يستبدلونها بحريات وحقوق مدنية يمنحها ويصونها لهم المجتمع السياسي الذي أقاموه.

وعليه، فإن الشعب هو صاحب الإرادة العامة التي تشكل كيان ذاتي، وفي الدولة تكون إرادة الأغلبية هي دائما التي تمثل الإرادة العامة، إذ أن العقد هو الذي ينشأ الإرادة العامة والإرادة العامة هي التي تؤسس للسلطة والدولة، وتكون الحكومة بذلك وكيلة عن الشعب في الحفاظ على الإرادة العامة (مهنا، 2009، ص ص 99-100).

على ضوء ما تقدم يحاول الجدول التالي تقديم مقارنة شاملة بين الطروحات الفكرية لرواد نظريات العقد الاجتماعي.

جدول رقم 1: مقارنة بين الإسهامات الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي.

وجه المقارنة	هوبز	لوك	روسو
حالة الطبيعة	حالة صراع وحرب الكل ضد الكل وسيادة قانون الغاب، نتيجة طبيعة الإنسان الميالة للشر وغلبة الأنانية على سلوك الأفراد في سعيهم الدائم للمحافظة على النفس.	تبادل المنافع وتمتع بالحقوق والحريات في ظل سيادة القانون الطبيعي الذي يضمن حق الحياة والحرية والملكية.	حياة مثالية تسودها الفضيلة والسعادة لدى كافة الأفراد وان المدينة أفسدت هذه الحياة
أطراف العقد	الأفراد وحدهم والحاكم لم يكن طرفا في العقد	بين الأفراد والسلطة الحاكمة	بين الأفراد والإرادة العامة المعبرة عن المجموع
جوهر العقد	تنازل الأفراد كليا ونهائيا عن حقوقهم وحرياتهم للشخص الحاكم الذي يتولى المحافظة على المجتمع.	تنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم لحماية الجزء الآخر للسلطة الحاكمة دون أن يفقدوا حرياتهم.	تنازل الأفراد عن حقوقهم وحرياتهم للجماعة لإنشاء الإرادة العامة ومن ثم تنشأ الدولة التي تعبر عن الإرادة العامة
التزامات العقد	على الأفراد طاعة الحاكم ما دام قادرا على تأمينهم وحمايتهم والحاكم غير ملزم بنصوص العقد لأنه لم يكن طرفا فيه	على الحاكم الالتزام بنصوص العقد واحترام حقوق وحريات الأفراد ويجوز الثورة عليه إذا خالفها	وجوب خضوع الأفراد والحاكم للإرادة العامة
صاحب السيادة	السيادة تكون للحاكم والشعب تنازل عنها ولا يمكن استرجاعها	الشعب أو الأغلبية هم أصحاب السيادة وهي تتمثل في السلطة التشريعية	الإرادة العامة أو الشعب هو صاحب السيادة وهذه السيادة دائمة ومستمرة
طبيعة السلطة	السلطة هي التي تنشأ المجتمع وتوحد الحقوق	للشعب حق اختيار السلطة وله الحق في تغييرها	السلطة هي وكيل عن الشعب لتنفيذ رغبات الإرادة العامة
نظام الحكم	نظام الحكم استبدادي والسلطة فيه مطلقة للحاكم	نظام الحكم ديمقراطي تمثيلي والسلطة فيه مقيدة برأي الأغلبية	نظام الحكم ديمقراطي والسلطة فيه مطلقة للإرادة العامة

المصدر: بركات نظام وآخرون. (2001). مبادئ علم السياسة. الرياض: مكتبة العبيكان. ص ص،112-113.

2.3 في نقد نظريات العقد الاجتماعي:

بالرغم من أهمية الأفكار التي طرحها فلاسفة العقد الاجتماعي في تفسير نشوء الدولة، بيد أن البعض يعتبر أن هذه النظريات ما هي إلا مجرد خرافة سياسية لا أساس لها في الواقع، ذلك أن التاريخ لا يقدم أي دليل على حصول مثل هذه الأحداث، فالإنسان البدائي غير متحضر ولم يكن يملك من

الخصائص والنضج الذي يمكنه من الاشتراك في العقد والاتصال المنظم مع الآخرين لإنشاء مؤسسة اجتماعية معقدة مثل الدولة.

كما أن أسلوب الاتصال من خلال العقد جاء في مرحلة من مراحل التحضر والتطور الاجتماعي. إذ تقول النظرية أن الأفراد أنشئوا العقد تحقيقا لأمنهم وسلامتهم ولحماية ممتلكاتهم كأفراد، ولكن التاريخ يقول أن القانون البدائي كان جماعيا أكثر منه فرديا، ووحدة المجتمع لا تتمثل في الفرد بل في الأسرة، كما أن الملكية كانت على الشيوع والعرف هو الشريعة والقانون، والفرد عندما يولد له مكانته ومركزه الخاص في الجماعة مسبقا. ولكن بالرغم من كل الانتقادات التي قدمت لهذه النظريات إلا أنها ساهمت بشكل كبير في تمهيد الطريق لضرورة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين على أسس موضوعية تحقيقا للغرض والهدف من قيام مجتمع سياسي أو دولة (مهنا، 2009، ص100).

4. أهمية وأثر الإسهامات الفلسفية لرواد نظريات العقد الاجتماعي بالنسبة للعلوم السياسية

من الثابث أن الفلسفة، وبشكل أخص الفلسفة السياسية تربطها علاقة وطيدة بالعلوم السياسية، الأمر الذي يتجلى بالأساس من خلال الإسهامات الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي، إذ كان لها الدور الكبير في تأصيل وصقل العديد من المفاهيم والنظريات التي يرتكز عليها العلم السياسي.

فإذا كان هوبز قد نظّر للحكم المطلق والسيادة المطلقة، فإن لوك قد ساهم في التأصيل للحكم الدستوري ومبدأ الفصل بين السلطات الذي طوره مونتيسكيو، أما روسو فقد كان له الأثر الكبير في التنظير للديمقراطية والسيادة الشعبية من خلال فكرة الإرادة العامة (فضل الله، 2006، ص 210).

وعليه، إن هذه المفاهيم الجوهرية التي طورها رواد نظريات العقد الاجتماعي لا تشكل فقط مواضيع محورية تدرسها العلوم السياسية، ولكنها أيضا تعد من المبادئ والأسس النظرية التي ترتكز عليها العلوم السياسية (baudouin, 2004, p.6).

إذا كان التفكير الفلسفي قائما على ممارسة التأمل في الوجود، وفي كل ما يشتمل عليه من مشكلات، وما قد يكمن وراء ذلك كله من قوى، كان من الطبيعي أن يرتبط الفكر الفلسفي كل الارتباط بالواقع أن يكون له الأثر الفعال بواقع وحياة المجتمعات بمستوياتها المختلفة خاصة السياسية منها (فضل الله، 2006، ص251).

ومن هذا المنطلق، فإن إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي وما قدموه من طروحات فكرية لم يكن لها الأثر الكبير على العلوم السياسية من الناحية النظرية فحسب، وإنما كان لهذه الإسهامات أهمية بالغة عل صعيد الفعل السياسي أو الممارسة السياسية أيضا (baudouin, 2004, p.6)، إذ كانت تلك الأفكار بمثابة المعين الفكري للحركات السياسية والثورية، وكذلك التعديلات الدستورية التي ظهرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كما شكلت تلك الأفكار مبادئ أساسية قامت عليها الأنظمة السياسية والدستورية المعاصرة، وكذلك المواثيق العالمية لحقوق الإنسان (مهنا، 2009، ص101).

فعلى سبيل المثال كان لأفكار لوك تأثير كبير على الحركة الديمقراطية في العصر الحديث، كما كانت المبادئ والمثل التي طرحها في طليعة العديد من البيانات السياسية الهامة على غرار إعلان الاستقلال الأمريكي، وقوانين الحقوق الفرنسية والأمريكية.

أما كتابات روسو فقد لعبت دورا هاما في الهام الثوار الفرنسيين، كما كانت أفكاره حول الإرادة العامة والسيادة الشعبية تعد من المعالم والملامح الرئيسية التي تقوم عليها الممارسة الديمقراطية في الأنظمة السياسية المعاصرة (فضل الله، 2006، ص ص251-253).

وعليه إذا كانت النظم الغربية المعاصرة قد نشأت وتطورت بفعل تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإنه مما لا ريب فيه أن الإسهامات الفلسفية لرواد نظريات العقد الاجتماعي ومحاولاتهم لحل مشكلات السياسة والتنظيم الاجتماعي قد كان الأثر العميق في تطور هذه النظم والنهوض بها وتحسين آدائها (فضل الله، 2006، ص209). الأمر الذي يؤكد على أهمية وتأثير تلك النظريات الفلسفية على مستوى واقع الحياة السياسية للمجتمعات الغربية (baudouin, 2004, p.6).

تأسيسا على ما سبق، يتضح أن الطروحات الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي لم يكن لها إسهام بالغ الأهمية على مستوى بلورة العديد من المنطلقات النظرية التي قامت عليها العلوم السياسية فحسب، وإنما أيضا كان لها الأثر الكبير على صعيد الفعل والممارسة السياسية.

الخاتمة:

على ضوء ما سبق، توصلت هذه الدراسة من خلال التطرق إلى دراسة الإسهامات الفكرية لرواد نظريات العقد الاجتماعي إلى وجود علاقة وطيدة تربط الفلسفة بالعلوم السياسية، ذلك أن الفلسفة السياسية كان لها الأثر الكبير من خلال ما قدمته من أطر نظرية ومفاهيمية كانت بمثابة المنطلقات التأسيسية التي تقوم عليها وتدرسها العلوم السياسية. كما تبرز أهمية الطروحات الفلسفية لمفكري العقد الاجتماعي بالنسبة للعلوم السياسية، في كون أن النظريات العقدية تعد من أمهات الأفكار السياسية التي ساهمت بشكل كبير في إثراء العلوم السياسية. ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن النظريات العقدية شكلت أحد الأسس الفلسفية للعلوم السياسية.

كما خلصت الدراسة، إلى أن الفلسفة السياسية لمفكري العقد الاجتماعي، لم يكن لها أهمية بالغة بالنسبة للعلوم السياسية فحسب، وإنما أيضا كان لها تأثير عميق على مستوى الفعل السياسي وفي واقع ممارسة الحياة السياسية. ذلك أن "الفكرة هي فخ العمل"، كما أن الفعل والممارسة السياسية ما هي في نهاية المطاف إلا انعكاس طبيعي ونتيجة منطقية لمجموعة من التصورات الفكرية. وعليه، فالإسهامات الفلسفية لرواد نظريات العقد الاجتماعي لم تؤثر في السياسة على المستوى العلمي فحسب، ولكن على المستوى الممارساتي أيضا، الأمر الذي يؤكد على العلاقة الوثيقة بين الفلسفة وعلم وفن السياسة.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أنه بالرغم من استقلالية العلوم عن الفلسفة بحكم اتجاهها نحو التخصص هدفا في تطوير هذه العلوم، إلا أن مسلمة التداخل والاتصال المعرفي أو كما تسميه بعض المدارس الأمريكية **"بالتخصيب" (Cross-Fertibation)** تجعل من الانفصال والاستقلال التام والمطلق بين

هذه العلوم عن بعضها البعض من جهة، وبينها وبين الفلسفة من جهة أخرى أمر صعب التحقيق، ومن هذا المنطلق، فإن الفلسفة والعلوم السياسية تربطهما علاقة وطيدة، بل وأكثر من ذلك تعد الفلسفة وبشكل أخص الفلسفة السياسية مكون أصيل في العلوم السياسية، كما تزداد أهمية الحاجة إلى الفلسفة خاصة في ظل التطورات التي عرفتها هذه الأخيرة ليس فقط من حيث مواكبتها للتحولات التي عرفتها العلوم، وإنما تطورها من حيث الموضوع والمنهج أيضا، الأمر الذي يجعل من الفلسفة حية في جميع العلوم وستبقى كذلك خاصة على مستوى حقل العلوم السياسية.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1. سيبرتان غيوم – بلان. (2011). الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين. ترجمة: عز الدين الخطابي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. فضل الله محمد إسماعيل. (2006). رواد الفكر السياسي الغربي الحديث. الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة.
3. مهنا محمد نصر. (2009). علوم السياسة: الأصول والنظريات. الإسكندرية: شباب الجامعة.
4. بركات نظام وآخرون. (2001). مبادئ علم السياسة، الرياض: مكتبة العبيكان.
5. سليمان عصام. (1989). مدخل إلى علم السياسة. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع.
6. شتراوس ليو، كروبسى جوزيف. (2005). تاريخ الفلسفة السياسية. ترجمة: محمود سيد أحمد. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
7. مغنية محمد جواد. (ب.ت.ن). مذاهب فلسفية. بيروت: دار مكتبة الهلال.
8. غريفيتس مارتين، أوكالاهان تيري. (2008). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث الإمارات.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

9. Baudouin Jean. (2004). Introduction à la science politique. Paris: édition Dalloz.
10. Chagnollaud Dominique. (2010). Science politique, éléments de sociologie politique. Paris : édition Dalloz.
11. Dhifalah Hédi. (2004). Histoire des idées politiques. paris: Armand Colin.
12. Dimitri Geoges Lavroff. (1998). Histoire des idées politiques. Paris: éditions Dalloz.
13. Schemeil Yves. (2010). Introduction à la science politique. Paris: Dalloz.
14. Touchard Jean.(1958). Histoire des idées politiques. Paris : Presses Universitaires de France.